

Distr.: General  
4 October 2005  
Arabic  
Original: French



## بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٢٧٥ المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية":

"يحيط مجلس الأمن علما بالتقرير الخاص المقدم من الأمين العام بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعرب عن قلقه إزاء وجود جماعات مسلحة أجنبية، ما برحت تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار في الجزء الشرقي من البلد.

"ويعرب مجلس الأمن عن استيائه في هذا الصدد لعدم قيام القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بتزاع سلاح مقاتليها وإعادةهم إلى وطنهم، ويحثها على القيام بذلك دون مزيد من التأخير ووفقا للإعلان الذي وقّعت عليه هذه القوات في روما في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥.

"ويرحب مجلس الأمن بالقرار المرفق، الذي اتخذته في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا وبوروندي، متصرفة في إطار اللجنة الثلاثية المشتركة زائد واحد، بتحديد ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ موعدا نهائيا لقيام القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بتزاع سلاحها وإلا واجهت تدابير ترمي إلى حملها على القيام بذلك. إذ إنه لم يعد من الممكن لأفراد هذه القوات البقاء كجماعة مسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

"ويطالب مجلس الأمن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا باغتنام هذه الفرصة للشروع طواعية في نزع سلاح أفرادها وإعادةهم إلى رواندا دون أي تأخير أو شروط مسبقة.

” ويشيد مجلس الأمن بالضغط السياسي والعسكري الذي مارسه كل من الحكومة الكونغولية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

” ويرحب مجلس الأمن بالخطوات التي اتخذتها حكومة رواندا، بتأييد من المجتمع الدولي، من أجل توفير العودة الآمنة لأفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا العائدين إلى رواندا، وفقا لقواعد القانون الدولي المعمول بها وبما يضمن احترام حقوق شخص الإنسان وحرياته ويشجع مجلس الأمن حكومة رواندا على مواصلة الإعلان عن التزاماتها على أوسع نطاق.

” ويطلب مجلس الأمن بتعاون القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أروشا، لا سيما فيما يتعلق بإلقاء القبض على المتهمين الذين لا يزالون طلقاء وترحيلهم.

” ويلاحظ مجلس الأمن، كذلك، مع القلق توغل أفراد جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويرحب باعتزام القوات المسلحة الكونغولية نزع أسلحة هذه الجماعة بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وطبقا لولايتها المنصوص عليها في القرار ١٥٦٥.

” ويهيب مجلس الأمن كذلك بكافة الجماعات المسلحة في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا أن تعمل دون تأخير على إلقاء أسلحتها والانضمام إلى عمليات الانتقال السياسي الجارية في المنطقة.

” ويدعو مجلس الأمن دول المنطقة إلى تكثيف تعاونها من أجل وضع حد لنشاط الجماعات المسلحة غير المشروعة. ويذكر بالتزامه باحترام سيادة جميع الدول، كما يؤكد أن أي لجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو إلى استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأي دولة يتناقض مع الأهداف والمقاصد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة“.

## اللجنة الثلاثية زائد واحد المشتركة على المستوى الوزاري

فندق والدورف أستوريا

نيويورك، نيويورك

١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥

### موجز القرارات

أشاد أعضاء اللجنة الثلاثية بعملية الانتقال السياسي الناجحة لبوروندي، ورحبوا رسمياً ببوروندي مشاركا بصورة كاملة، واعتمدوا الاسم الجديد "اللجنة الثلاثية زائد واحد المشتركة".

### إن أعضاء اللجنة الثلاثية زائد واحد

- قد أكدوا من جديد التزامهم بمنع العناصر الضارة من استخدام أراضي كل منهم لزراعة استقرار البلدان المجاورة.
- قد اتفقوا على مواصلة الضغط عسكريا وسياسيا على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بما يكفل إيفاءها بالتزامها بترع سلاح أفرادها وإعادةهم إلى وطنهم.
- قد اتفقوا على مواصلة الضغط عسكريا ودبلوماسيا على جميع الميليشيات الأخرى، بما يكفل نزع سلاح أفرادها وإعادةهم إلى وطنهم أو إعادة إدماجهم.
- قد اتفقوا على الإبقاء على ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ موعدا نهائيا للقيام طواعية بترع السلاح والإعادة إلى الوطن أو إعادة الإدماج وأن من شأن عدم القيام بذلك أن يستتبع فرض جزاءات.
- قد اتفقوا على أن اللجنة الثلاثية زائد واحد المشتركة قد أسهمت في تخفيف التوتر في منطقة البحيرات الكبرى، وعلى أن من الضروري اتخاذ مزيد من التدابير الكفيلة ببناء الثقة لجلب الاستقرار إلى المنطقة، بما في ذلك ما يلي:
- صدور إذن من جمهورية الكونغو الديمقراطية بفتح مكتب أوغندي في "بني" للقيام بالاشتراك مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بترع سلاح أفراد الجبهة الديمقراطية المتحدة والجيش الوطني لتحرير أوغندا وجيش الخلاص الوطني وإعادةهم إلى أوطانهم أو إعادة إدماجهم.
- النظر في كيفية تسليم موتيبوسي ونكوندا وغيرهما من قادة الجماعات المسلحة.

- وضع أعضاء اللجنة الثلاثية الآليات التي ينبغي للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي استخدامها ضد جميع الميليشيات العاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- قد اتفقوا على أن يتولى الاتحاد الأوروبي، جنبا إلى جنب مع حكومة أوغندا، صياغة مجموعة مواد إعلامية لتوزيعها على أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، تحمل التدابير الكفيلة بتشجيعهم على نزع سلاحهم وعودتهم إلى وطنهم، أو إعادة إدماجهم.
- قد رحبوا بإعلان الاتحاد الأفريقي عن خطط لإيفاد بعثة استطلاع في تشرين الأول/أكتوبر، تفضي إلى وضع توصيات بشأن كيفية يمكن الشروع في إنشاء قوة للاتحاد الأفريقي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- قد رحبوا بمواصلة الجهود المبذولة من المجتمع الدولي لتعزيز وبناء قدرة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لجلب الاستقرار إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- قد اتفقوا على أن استجابة بعثة منظمة الأمم المتحدة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تحسنت، لكنها ما زالت بحاجة إلى مزيد من القدرة لتنفيذ ولايتها.
- قد اتفقوا على أن يقوم الميسر بوضع جدول زمني بالإجراءات التي سيقوم أعضاء اللجنة الثلاثية وفريق الاتصال باتخاذها في الفترة التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بهدف ضمان الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك القيام بما يلي:
- وضع جزاءات تطبق على الميليشيات بعد ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ إذا لم تقم طواعية بتزاع سلاحها.
- إنشاء خلية مشتركة ثلاثية في كيسنغاني وفي عواصم الأعضاء في اللجنة الثلاثية زائد واحد.
- وضع مجموعة مواد إعلامية تحفيزية، وتوزيعها لتشجيع أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وغيرها من الميليشيات على العودة إلى بلدانهم الأصلية.
- إيفاد بعثة استطلاع للاتحاد الأفريقي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.